



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

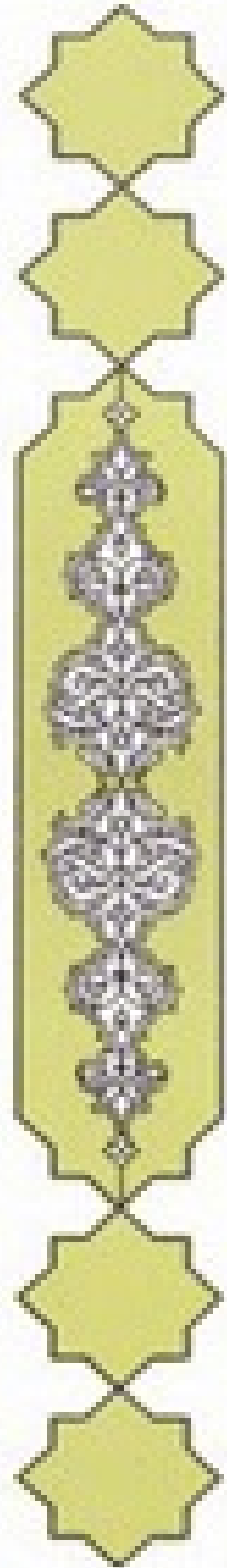
الوضوء

على ضوء الكتاب والسنة

تأليف

الفتية المحقق

جعفر السبحاني



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سلسله المسائل الفقهيہ

کاتب:

آیت اللہ العظمیٰ جعفر سبحانی

نشرت فی الطباعة:

موسسه الامام الصادق (عليه السلام)

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریرات الكمبيوتریة

الفهرس

٥	الفهرس
٧	سلسله المسائل الفقهييه الوضوء على ضوء الكتاب والسنة المجلد ١
٧	اشاره
٧	الوضوء على ضوء الكتاب والسنة
١٢	١- آيه الوضوء آيه محكمه
١٨	٢- بدايه الاختلاف
٢٠	٣- القرآن هو المهيمن و المرجع الوحيد عند اختلاف الآثار
٢٢	٤- سورة المائده آخر سورة نزلت
٢٥	٥- مصدر الاختلاف
٢٥	اشاره
٢٥	١. اختلاف القراءه
٢٨	٢. التمسك بروايات الغسل المنسوخه
٣٠	٣. إشاعه الغسل من قبل السلطه
٣٢	٤- ما هو العامل فى قوله: (وأرجلكم)؟
٣٧	٧- القراءتان والمسح على الأرجل
٤٢	٨- القراءتان وغسل الأرجل
٤٢	اشاره
٤٣	الغسل وقراءه النصب
٤٥	الغسل وقراءه الجر
٤٧	٩- الجر بالجوار صحه وشرطاً
٥١	١٠- الاجتهاد تجاه النص
٥١	اشاره
٥٣	١. الغسل يشمل المسح
٥٤	٢. نسخ السنة للكتاب

- ٥٦ ٣. التنبيه على وجوب الاقتصاد في صب الماء
- ٥٨ ٤. سهوله غسل الرجلين دون الشعر -
- ٦٠ ٥. اتباع السلف في الغسل -
- ٦١ ٦. التحديد آيه الغسل -
- ٦٣ ٧. المرجع هو السنه بعد تعارض القراءتين -
- ٦٥ ٨. الغسل إضافه من النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -
- ٦٧ ٩. التمسك بالمصالح -
- ٧٠ ١١-المسح على الأرجل -
- ٨٢ ١٢-التجاهل لروايات المسح -
- ٨٥ ١٣-أسماء أعلام الصحابه والتابعين -
- ٩٥ ١٤-وضوء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -
- ٩٥ اشاره -
- ١٠٢ خاتمه المطاف -
- ١٠٢ الآن حصص الحق -
- ١٠٦ تعريف مركز -

سلسله المسائل الفقيهه الوضوء على ضوء الكتاب والسنة المجلد ١

اشاره

سرشناسه: سبحانی تبریزی، جعفر، ۱۳۰۸ -

عنوان و نام پدیدآور: سلسله المسائل الفقيهه / تالیف جعفر السبحانی.

مشخصات نشر: قم: موسسه الامام صادق (ع)، ۱۴۳۰ق = ۱۳۸۸.

مشخصات ظاهری: ۲۶ ج

فروست: سلسله المسائل الفقيهه؛ ۱.

یادداشت: عربی.

یادداشت: چاپ دوم.

یادداشت: کتابنامه به صورت زیرنویس.

موضوع: احکام فقهی

موضوع: فقه تطبیقی

شناسه افزوده: موسسه امام صادق (ع)

ص: ۱

الوضوء على ضوء الكتاب والسنة

الوضوء على ضوء الكتاب والسنة

تأليف

الفقيه المحقق

الشيخ جعفر السبحاني

ص: ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاه والسلام على أفضل خلقه وخاتم رسله محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين الذين هم عيبه علمه وحفظه سننه.

أما بعد، فإن الإسلام عقيدته وشريعته، فالعقيدته هي الإيمان بالله ورسله واليوم الآخر، والشريعته هي الأحكام الإلهية التي تكفل للبشرية الحياه الفضلى وتحقق لها السعاده الدنيويه والأخروييه.

وقد امتازت الشريعته الإسلاميه بالشمول، ووضع الحلول لكافه المشاكل التي تعترى الإنسان في جميع جوانب الحياه قال سبحانه:

(الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا)) (١)

ص: ٤

غير أن هناك مسائل فرعية اختلف فيها الفقهاء لاختلافهم فيما أثر عن مبلغ الرسالة النبي الأكرم - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ، الأمر الذي أدى إلى اختلاف كلمتهم فيها، وبما أن الحقيقة بنت البحث فقد حاولنا في هذه الدراسات المتسلسلة أن نطرحها على طاولة البحث، عسى أن تكون وسيلة لتوحيد الكلمة وتقريب الخطى في هذا الحقل، فالخلاف فيها ليس خلافاً في جوهر الدين وأصوله حتى يستوجب العداة والبغضاء، وإنما هو خلاف فيما روى عنهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وهو أمر يسير في مقابل المسائل الكثيرة المتفق عليها بين المذاهب الإسلامية.

ورائدنا في هذا السبيل قوله سبحانه: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً...)). (١).

جعفر السبحاني

قم - مؤسسه الإمام الصادق - عليه السّلام -

ص: ٥

١- آل عمران: ١٠٣ .

١- آية الوضوء آية محكمه

اتفق المسلمون تبعاً للذكر الحكيم على أن الصلاة لا تصح إلا بطهور، والطهور هو الوضوء والغسل والتيمم وقد بين سبحانه سرّ التكليف بتحصيل الطهور قبل الصلاة بقوله: (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم). (١)

وقد حظا الوضوء في التشريع الإسلامي بأهميه بالغه كما نطق بها الكتاب والسنة فقال - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - : «لا صلاة إلا بطهور». (٢) وفي كلام آخر له: «الوضوء شرط الإيمان». (٣)

ص: ٦

١- المائدة: ٦.

٢- ٢- الوسائل: ١، الباب ١ من أبواب الوضوء.

٣- الوسائل: ١، الباب ١ من أبواب الوضوء.

فإذا كانت هذه مكانة الوضوء فمن واجب المسلم التعرّف على أجزائه وشرائطه ونواقضه ومبطلاته، وقد تكفّلت الكتب الفقهية بيان هذه المهمه.

والذى نركّز عليه فى المقام هو تبيين ما اختلفت فيه كلمه الفقهاء، أعنى: حكم الأرجل من حيث المسح والغسل، فنقول:

قال سبحانه فى كتابه العزيز مبيناً وجوب الوضوء وكيفيته بقوله:

(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ)

ص: ٧

الآية تشكّل إحدى آيات الأحكام التي تُستنبط منها الأحكام الشرعية العملية الراجعة إلى تنظيم أفعال المكلفين فيما يرتبط بشؤون حياتهم الدينية والدنيوية.

وهذا القسم من الآيات يتمتع بوضوح التعبير، ونصوع الدلالة، فإنّ المخاطب فيها هو الجماهير المؤمنة التي ترغب في تطبيق سلوكها العملي عليها، وبذلك تفرق عن الآيات المتعلقة بدقائق التوحيد ورفائق المعارف العقلية التي تُشدّ إليها أنظار المفكرين المتضلّعين، خاصة فيما يرتبط بمسائل المبدأ والمعاد.

والإنسان إذا تأمّل في هذه الآيات ونظائرهما من الآيات التي تتكفّل بيان وظيفه المسلم، كالقيام إلى الصلاة في أوقات خمسه، يجدها محكمة التعبير، ناصحة البيان، واضحة الدلالة، تخاطب المؤمنين كافّة لترسم لهم وظيفتهم عند القيام إلى الصلاة.

ص: ٨

والخطاب - كما عرفت - يجب أن يكون بعيداً عن الغموض والتعقيد، وعن التقديم والتأخير، وعن تقدير جملة أو كلمه حتّى يقف على مضمونها عامه المسلمين على اختلاف مستوياتهم من غير فرق بين عالم بدقائق القواعد العربيه وغير عالم بها.

فمن حاول تفسير الآيه على غير هذا النمط فقد غفل عن مكانه الآيه ومنتزتها، كما أنّ من حاول تفسيرها على ضوء الفتاوى الفقيهيه لأئمّه الفقه فقد دخل من غير بابها.

نزل الروح الأمين بهذه الآيه على قلب سيد المرسلين، فتلاها على المؤمنين وفهموا واجتهدوا تجاهها بوضوح، دون تردد، ودون أن يشوبها أيّ إبهام أو غموض، وإنّما دبّ الغموض فيها في عصر تضارب الآراء وظهور الاجتهادات.

فمن قرأ الآيه المباركه بإمعان يقول في قلبه ولسانه:

ص: ٩

سبحانك اللهم ما أبلغ كلامك وأفصح بيانك، قد أوضحت الفريضة وبيّنت الوظيفة فيما يجب على المسلم فعله قبل الصلاة، فقلت:

((يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة)).

ثم قلت مبيّناً لكيفية الوظيفة وأنها أمران:

أ. (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ)).

ب. (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)).

سبحانك ما أبقيت إجمالاً- في كلامك، ولا- إبهاماً في بيانك، فأوصدت باب الخلاف، وسددت باب الاعتساف بتوضيح الفريضة وبيانها.

سبحانك اللهم إن كان كتابك العزيز هو المهيمن على الكتب السماوية كما قلت: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ))^(١) فهو مهيمن - بالقطع واليقين - على المأثورات المروية عن

ص: ١٠

النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وهى بين أمره بغسل الأرجل و أمره بمسحها.

فماذا نفعل مع هذه المأثورات المتناقضة المرويه عمّن لا ينطق إلا عن الوحي، ولا يناقض نفسه فى كلامه؟

سبحانك لا محيص لنا إلا الأخذ بما نادى به كتابك العزيز وقرآنك المجيد وقد بينته فى جملتين تعربان عن واقع الفريضة وأنها تتألف من غسلتين، (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ)).

كما تتألف من مسحتين: (فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)).

(أَفَغَيْرَ اللَّهِ ابْتِغَى حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا)).(١)

ص: ١١

١- الأنعام: ١١٤.

٢- بدايه الاختلاف

كان المسلمون قبل عهد الخليفه الثالث على وفاق فى امر الوضوء، فلم يكن آنذاك أى خلاف بارز فى مسح الرجلين أو غسلهما، وإنما بدأ الخلاف فى عهد الخليفه الثالث كما يظهر من كثير من الروايات البيانيه المرويّه عن عثمان، وقد ذكر مسلم طائفه منها فى صحيحه.

٢. أخرج مسلم عن حُمران مولى عثمان قال: أتيتُ عثمانَ بن عفان بوضوء فتوضأ، ثم قال: إنَّ ناساً يتحدّثون عن رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلّم - أحاديث لا أدري ما هي؟ ألا إنني رأيت رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلّم - توضأ مثل وضوئي هذا، ثم قال: من توضأ هكذا، غفر له ما تقدّم من ذنبه وكانت صلاته ومشيه إلى

ص: ١٢

٢. أخرج مسلم عن أبي أنس أنّ عثمان تَوَضَّأَ بالمقاسمه فقال: أَلَا أُرِيكُمْ وضوء رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ، ثم تَوَضَّأَ ثلاثاً ثلاثاً. وزاد قتيبه في روايته، قال سفيان: قال أبو النضر عن أبي أنس قال: وعنده رجال من أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ. (٢)

وهناك روايات بيانيه أُخرى على لسان عثمان لم يذكرها مسلم وإنما ذكرها غيره يشير الجميع إلى أنّ ظهور الاختلاف في كيفية وضوء النبي كان في عصره، وأمّا ما هو سبب الاختلاف فسيوافيك بيانه.

ص: ١٣

١- صحيح مسلم بشرح النووي: ٣/١١٥، برقم ٢٢٩.

٢- صحيح مسلم بشرح النووي: ٣/١١٥، برقم ٢٣٠.

٣- القرآن هو المهيمن و المرجع الوحيد عند اختلاف الآثار

القرآن الكريم هو المهيمن على الكتب السماويه، وهو ميزان الحقّ والباطل فما ورد فيها يؤخذ به إذا لم يخالف الكتابَ العزيز وإلا فيضرب عرض الجدار.

فإذا كان هذا موقف القرآن الكريم بالنسبه إلى الكتب السماويه، فأولى به أن يكون كذلك بالنسبه إلى السنن المأثوره عن النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلّم - فالكتاب مهيمن عليها، فيؤخذ بالسنّه - إذا صحت الاسناد - مادامت غير مخالفه للكتاب.

ص: ١٤

ولا يعنى ذلك الاكتفاء، بالكتاب وحذف السنّه من الشريعة، فأنّه من عقائد الزنادقه، بل السنّه حجّه ثانيه للمسلمين - بعد الكتاب العزيز - بشرط ان لا تضاد السنه الحاكيه السند القطعى عند المسلمين.

فإذا كان القرآن ناطقاً بشيء من المسح أو الغسل فما قيمه الخبر الأمر بخلافه، فلو أمكن الجمع بين القرآن والخبر، بحمل الثانى على فتره من الزمن ثم نسخه القرآن فهو، وإلا فيضرب عرض الجدار.

قال الرازى: قال النبى - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - : «إذا رُوى لكم حديث فأعرضوه على كتاب الله، فان وافقه فاقبلوه، وإلا فردّوه».(1)

ص: ١٥

١- مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: ٣/٢٥٢، ط سنه ١٣٠٨ بمصر.

٤- سورة المائدة آخر سورة نزلت

إنَّ سورة المائدة هي آخر سورة نزلت على النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وليس فيها آية منسوخة.

أخرج أحمد، وأبو عبيد في فضائله، والنحاس في ناسخه، والنسائي وابن المنذر، والحاكم وابن مردويه، والبيهقي في سننه عن جبير بن نفير.

قال: حججت فدخلتُ على عائشه فقالت لي: يا جبير تقرأ المائدة، قلت: نعم، فقالت: أما إنها آخر سورة نزلت، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه، وما وجدتم فيها من حرام فحرّموه.

وأخرج أبو عبيد، عن ضميره بن حبيب، وعطيه بن قيس قالاً: قال رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - : «المائدة من آخر القرآن

ص: ١٦

تنزيلاً، فأحلّوا حلالها، وحزّموا حرامها».

وأخرج الفريابي وأبو عبيد، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وأبو الشيخ عن أبي ميسره، قال: في المائة ثمانى عشره فريضه ليس فى سورة من القرآن غيرها وليس فيها منسوخ، وعدّمنها (وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا)).

وأخرج أبو داود والنحاس كلاهما فى النسخ عن أبى ميسره عمرو بن شرحبيل قال: لم ينسخ من المائة شىء.

وأخرج عبد بن حميد قال: قلت للحسن: نسخ من المائة؟ قال: لا. (١)

كلّ ذلك يدلّ على أنّ سورة المائة آخر سورة نزلت على النبى، فلا محيص من العمل على وفقها وليس فيها أى نسخ.

وقد تضافرت الروايات عن أئمة أهل البيت على أنّ

ص: ١٧

سوره المائدہ آخر سورہ نزلت وليس فيها آيه منسوخه.

أخرج محمد بن مسعود العياشى السمرقندى باسناده عن على - عليه السّلام - : «كان القرآن ينسخ بعضه بعضاً، وإنّما يؤخذ من أمر رسول الله - صلّى الله عليه وآله وسلّم - بآخره، وكان من آخر ما نزل عليه سورہ المائدہ نسخت ما قبلها ولم ينسخها شيء»^(١).

أخرج الشيخ الطوسى باسناده عن الصادق والباقر - عليهما السّلام - ، عن أمير المؤمنين على - عليه السّلام - ، إذ قال فى حديث طويل: «وسبق الكتاب الخفّين، إنّما نزلت السورہ قبل أن يُقبض بشهرين»^(٢).

وعلى ضوء ذلك لو دلّ الكتاب على شيء من المسح والغسل، فالآثار المخالفه له، إمّا تُؤوّل بكونها منسوخه بالقرآن أو تُطرح.

ص: ١٨

١- نور الثقلين: ١/٤٨٣.

٢- نور الثقلين: ١/٤٨٣.

إشاره

فإذا كانت بدايه الاختلاف فى عهد الخليفه الثالث، فهناك سؤال يطرح نفسه: ما هو سبب الاختلاف فى أمر الوضوء بعد ما مضت قرابه عشرين سنه من رحيل الرسول - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - ، فنقول: هناك وجوه واحتمالات:

١. اختلاف القراءه

ربما يتصوّر أنّ مصدر الخلاف فى ذلك العصر هو اختلاف القراءه حيث إنّ القراء اختلّفوا فى إعراب (وأرجلكم)) فى قوله سبحانه: (فَأَمْسَيْحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ))، فمنهم من قرأ بالجرّ عطفاً على الرؤوس الذى يستلزم وجوب المسح على الأرجل، ومنهم من قرأ

بافتح عطفاً على (وجوهكم)) فى قوله: (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم))الذى يستلزم الغسل.

إنّ هذا الوجه باطل جداً، فإنّ العربى الصميم إذا قرأ الآية مجرداً عن أى رأى مسبق لا يرضى بغير عطف الأرجل على الرؤوس، سواء أقرأ بالنصب أم بالجر، وأما عطفه على وجوهكم فلا يخطر بباله حتّى يكون مصدراً للخلاف.

فعلى من يتغى تفسير الآية وفهم مدلولها، أن يجعل نفسه كأنّه الحاضر فى عصر نزول الآية ويسمع كلام الله من فم الرسول - صلّى الله عليه وآله وسلّم - أو أصحابه، فما يفهمه عند ذاك حجه بينه وبين ربه، وليس له عند ذاك، الركون إلى الاحتمالات والوجوه المختلفه التى ظهرت بعد ذلك الوقت .

فلو عرضنا الآية على عربى بعيد عن الأجواء الفقهيه، وعن اختلاف المسلمين فى كيفية الوضوء وطلبنا منه تبين ما فهمه لقال بوضوح:

ص: ٢٠

إنَّ الوضوءَ غسلتانِ و مسحتانِ دونَ أنْ يفكَّرَ في أنَّ الأرجلَ هلْ هي معطوفه على الرُّؤوسِ أو معطوفه على وجوهكم؟ فهو يدرك بأنَّها تتضمَّن جملتين صُرحَ فيهما بحكمين:

بدئ في الجملة الأولى: (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق) بعَسلَ الوجوه ثمَّ عطفت الأيدي عليها، فوجب لها من الحكم مثل حكم الوجوه لأجل العطف.

ثمَّ بدئ في الجملة الثانية: (وأمسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) بمسح الرُّؤوس ثمَّ عطفت الأرجل عليها، فوجب أن يكون لها من الحكم مثل حكم الرُّؤوس لأجل العطف، والواو تدلُّ على مشاركته ما بعدها لما قبلها في الحكم.

والتفكيك بين حكم الرُّؤوس وحكم الأرجل لا يحتمله عربى صميم، بل يراه مخالفاً لظهور الآيه.

٢. التمسك بروايات الغسل المنسوخة

يظهر من غير واحد من الروايات أنّ غسل الرجلين كان سنّة أمر بها النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - في فتره من عمره، ولَمَّا نزلت سورة المائدة وفيها آية الوضوء والأمر بمسح الأرجل مكان الغسل، أخذ - بعد فتره من الزمن - مَنْ لا يعرف الناسخ والمنسوخ بالسنّة المنسوخة، وأثار الخلاف غافلاً عن أنّ الواجب عليه الأخذ بالقرآن الناسخ للسنّة وفيه سورة المائدة التي هي آخر سورة نزلت على النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - .

أخرج ابن جرير عن أنس قال: نزل القرآن بالمسح، والسنّة بالغسل. (١)

ويريد من السنّة عمل النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - قبل نزول القرآن، ومن المعلوم أنّ القرآن حاكم وناسخ.

وقال ابن عباس: أباي الناس إلا الغسل، ولا أجد في كتاب الله إلا المسح. (٢)

ص: ٢٢

١- الدر المنثور: ٣/١، ٤.

٢- الدر المنثور: ٣/١، ٤.

وبهذا يمكن الجمع بين ما حكى من عمل النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - من الغسل وبين ظهور الآية في المسح، وأنَّ الغسل كان قبل نزول الآية.

ونرى نظير ذلك في المسح على الخفين، فقد روى حاتم بن إسماعيل، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي أنه قال: «سبق الكتابُ الخفين».(١)

وروى عكرمه عن ابن عباس قال: سبق الكتابُ الخفين. ومعنى ذلك أنه لو صدر عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - في فتره من عمره، المسح على الخفين، فقد جاء الكتاب على خلافه ناسخاً له حيث قال: ((وامسحوا برءوسكم وأرجلكم)) أي امسحوا على البشرة لا على النعل ولا على الخف ولا الجورب.(٢)

ص: ٢٣

١- مصنف ابن أبي شيبة: ١/٢١٣، باب من كان لا يرى المسح، الباب ٢١٧.

٢- مصنف ابن أبي شيبة: ١/٢١٣، باب من كان لا يرى المسح، الباب ٢١٧.

كان الحكام مصرّين على غسل الأرجل مكان المسح ويُلزمون الناس على ذلك بدل المسح لخبث باطن القدمين، وبما أنّ قسماً كثيراً منهم كانوا حفاة، فراق في أنفسهم تبديل المسح بالغسل، ويدلّ على ذلك بعض ما ورد في النصوص.

١. روى ابن جرير عن حميد، قال: قال موسى بن أنس ونحن عنده: يا أبا حمزه أنّ الحجاج خطبنا بالأهواز ونحن معه وذكر الطهور، فقال: اغسلوا وجوهكم وأيديكم وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم، وأنّه ليس شيء من ابن آدم أقرب من خبثه من قدميه، فاغسلوا بطونهما وظهورهما وعراقيبهما.

فقال أنس: صدق الله وكذب الحجاج قال الله تعالى: (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم)) قال: وكان أنس

إذا مسح قدميه بلهما. (١)

٢. ومما يعرب عن أنّ الدعاية الرسمية كانت تؤيد الغسل، وتؤاخذ من يقول بالمسح، حتّى أنّ القائلين به كانوا على حذر من إظهار عقيدتهم فلا يصرّحون بها إلاّ خفيه، ما رواه أحمد بن حنبل بسنده عن أبي مالك الأشعري أنّه قال لقومه: اجتمعوا أصلّ - ي بكم صلاه رسول الله - صلّى الله عليه وآله وسلّم - فلمّ - اجتمعوا، قال: هل فيكم أحد غيركم؟ قالوا: لا، إلاّ ابن أخت لنا، قال: ابن أخت القوم منهم، فدعا بجفنه فيها ماء، فتوضّأ ومضمض واستنشق وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً ومسح برأسه وظهر قدميه، ثمّ صلّى. (٢)

هذه وجوه ثلاثه يمكن أن يُبرّر بها الغسل مكان المسح مع دلالة الكتاب العزيز على المسح، والأقرب هو الثاني ثمّ الثالث.

ص: ٢٥

١- تفسير القرآن لابن كثير: ٢/٢٥، تفسير القرآن للطبري: ٦/٨٢.

٢- مسند أحمد: ٥/٣٤٢، المعجم الكبير: ٣/٢٨٠، برقم ٣٤١٢.

٦- ما هو العامل في قوله: (وأرجلكم)؟

إن آية الوضوء هي الدليل المبرم على وجوب الوضوء وكيفيته، وهي آية واضحة نزلت لتبيين ما هو تكليف المصلي قبل الصلاة، وطبيعته الحال تقتضى أن تكون آية واضحة المعالم، محكمه الدلالة، دون أن يكتنفها إجمال أو إبهام، قال سبحانه:

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ).

(فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ).

(وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ).

وتعيين أحد القولين من مسح الرجلين أو غسلهما رهن تشخيص العامل في لفظه (وأرجلكم).

توضيحه: إن في الآية المباركة عاملين وفعلين كل

يصلح في بدء النظر لأن يكون عاملاً في قوله: (وأرجلكم)) إنما الكلام في تعيين ما هو العامل حسب ما يستسيغه الذوق العربي؟

والعاملان هما:

فاغسلوا:

وامسحوا:

فلو قلنا: إنَّ العامل هو الأول يجب غسلهما، ولو قلنا بأنَّ العامل هو الثاني يجب مسحهما، فملاك إيجاب واحد منهما رهن تعيين العامل في «أرجلكم».

لا- شكَّ أنَّ الإمعان في الآيه ، مع قطع النظر عن كل رأى مسبق وفعل رائج بين المسلمين، يُثبت أنَّ الثاني، أى (فامسحوا)) هو العامل دون الأول البعيد.

وإن شئت قلت: إنه معطوف على القريب، أى الرؤوس لا على البعيد، أعنى: الوجوه، ونوضح ذلك بالمثال التالي:

ص: ٢٧

لو سمعنا قائلاً يقول: أحب زيداً وعمراً ومررت بخالد وبكر من دون أن يُعرب «بكر» بالنصب أو الجزّ، نحكم بأنّ «بكر» معطوف على «خالد» و العامل فيه هو الفعل الثاني وليس معطوفاً على «عمرو» حتّى يكون العامل فيه هو الفعل الأوّل.

وقد ذكر علماء العربيه أنّ العطف من حقّه أن يكون على الأقرب دون الأبعد، وهذا هو الأصل والعدول عنه يحتاج إلى قرينه موجوده فى الكلام، وإلّا ربما يوجب اللبس واشتباه المراد بغيره.

فلنفرض أنّ رئيساً قال لخادمه: أكرم زيداً وعمراً واضرب بكرّاً وخالداً، فهو يميز بين الجملتين ويرى أنّ «عمراً» عطف على «زيداً»، وأمّا خالداً فهو عطف على «بكرّاً»، ولا يدور بخلده خلاف ذلك.

قال الرازى: يجوز أن يكون عامل النصب فى قوله ((أرجلكم)) هو قوله : ((وامسحوا)) ويجوز أن يكون هو قوله ((فاغسلوا)) لكن العاملين إذا اجتمعا على

معمول واحد كان إعمال الأقرب أولى، فوجب أن يكون عامل النصب فى قوله: ((أرجلكم)) هو قوله: ((وامسحوا)).

فثبت أنّ قوله: ((وأرجلكم)) بنصب اللام توجب المسح. (١)

فإذا كانت الحال كذلك ولا يجوز الخروج عن القواعد فى الأمثلة العرفيه، فأولى أن يكون كلام ربّ العزه كذلك.

وليس المثال منحصرأ بما ذكرنا، بل بإمكانك الإدلاء بأمثله مختلفه شريطه أن تكون مشابهه لما فى الآيه.

فلو إنك عرضت الآيه على أى عربى صميم يجرد نفسه عن المذهب الذى يعتنقه، وسأته عن دلالة الآيه يجيبك:

إنّ هناك أعضاء يجب غسلها، وهى الوجوه والأيدى.

ص: ٢٩

١- التفسير الكبير: ١١/١٦١.

واعضاءً يجب مسحها وهي الرؤوس والأرجل.

ولو أُلِّفت نظره إلى القواعد العربية تجده أنه لا يتردد أنّ العامل في الرؤوس والأرجل شيء واحد وهو قوله: (فامسحوا)) ولا يدور بخلده التفكيك بين الرؤوس والأرجل بأن يكون العامل في الرؤوس قوله (فامسحوا)) والعامل في قوله (وأرجلكم)) هو قوله: (فاغسلوا)).

فإذا اتّضحت دلالة الآية على واحد من المسح والغسل فلا نحتاج إلى شيء آخر، فالموافق منه يؤكّد مضمون الآية، والمخالف يعالج بنحو من الطرق أفضلها أنّها منسوخة بالكتاب.

ص: ٣٠

٧- القراءتان والمسح على الأرجل

إنَّ اختلاف القراء في لفظه: (وأرجلكم)) بالفتح والجر لا يؤثر في دلالة الآية على وجوب المسح، فالقراءتان تنطبقان على ذلك القول بلا أى إشكال.

توضيح ذلك:

إنَّه قرأ نافع و ابن عامر وعاصم في روايه حفص عنه قوله:(وأرجلكم))بالنصب، وهذه هي القراءه المعروفه التي عليها المصحف الراجحه في كل عصر وجيل.

وقرأ ابن كثير وحمزه وأبو عمرو وعاصم في روايه أبى بكر عنه بالجرّ.

ونحن نقول:إنَّ القراءتين تنطبقان على القول

ص: ٣١

بالمسح بلا تريث وتردد.

أما الثانى أى قراءه الجر، فهو أقوى شاهد على أنه معطوف على قوله: ((برءوسكم)) إذ ليس لقراءه الجرّ وجه سوى كونه معطوفاً على ما قبله. وعندئذ تكون الأرجل محكوماه بالمسح بلا شك.

وأما قراءه النصب فالوجه فيه أنه عطف على محل (برءوسكم)) لأنه منصوب محلاً مفعول لقوله: ((وامسحوا)) وعندئذ تكون الأرجل أيضاً محكوماه بالمسح فقط، والعطف على المحل أمر شائع فى اللغة العربيه، وقد ورد أيضاً فى القرآن الكريم.

أما القرآن فقال سبحانه: ((إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)) [\(١\)](#) فقراءه: ((ورسوله)) بالضم هى القراءه المعروفه الرائجه و لا وجه لرفعه إلا كونه معطوفاً على محل اسم إن، أعنى: لفظ الجلاله فى ((انّ الله)) لكونه

ص: ٣٢

١- التوبه: ٣.

مبتدأ.

وقد ملئت مسألة العطف على المحل كتب الأعراب، فقد عقد ابن هشام باباً خاصاً للعطف على المحل وذكر شروطه. (١)

وأما في الأدب العربي فحدث عنه ولا حرج، قال القائل:

معاوى أناب - شر فاسج - ح فلسنا بالجبال ولا الحديداً

فقول: «ولا الحديداً» بالنصب عطف على محل «بالجبال» لأنها خبر ليس في قوله «فلسنا».

فخرجنا بالنتيجة التالية:

إن اختلاف القراءتين لا يؤثر في تعيين القول بالمسح، وسوف يوافقك دراسته القراءتين على القول بالغسل.

ثم إن لفيفاً من أعلام السنه صرحوا بدلاله الآيه

ص: ٣٣

١- مغنى اللبيب: الباب ٤، بحث العطف. قال: الثاني: العطف على المحل ثم ذكر شروطه.

على المسح قائلين بأن قوله ((وأرجلكم)) معطوف على الأقرب لا الأبعد، وأن العامل فيه هو (فامسحوا))، ونذكر بعض تلك الكلمات:

١. قال ابن حزم: وأمّا قولنا في الرجلين، فإنّ القرآن نزل بالمسح، قال تعالى: (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم))، وسواء قرئ بخفض اللام أو فتحها، فهي على كلّ حال عطف على الرؤوس أمّا على اللفظ و إمّا على الموضع، ولا يجوز غير ذلك. (١)

وقال الرازي: أمّا القراءه بالجر فهي تقتضى كون الأرجل معطوفه على الرؤوس، فكما وجب المسح فى الرأس فكذلك فى الأرجل.

وأمّا القراءه بالنصب، فقالوا - أيضاً - أنّها توجب المسح، وذلك لأنّ قوله (وامسحوا برؤوسكم)) فى محل النصب، ولكنّها مجروره بالباء، فإذا عطف الأرجل على

ص: ٣٤

١- المحلى: ٢/٥٦.

الرؤوس جاز في الأرجل النصب عطفاً على محل الرؤوس، والجر عطفاً على الظاهر، وهذا مذهب مشهور النحاه. (١)

٢. وقال الشيخ السندی الحنفى - بعد ان جزم ان ظاهر القرآن هو المسح - ما هذا لفظه: و إنما كان المسح هو ظاهر القرآن، لأنّ قراءه الجر ظاهره فيه، وقراءه النصب محمول على جعل العطف على المحل. (٢)

ولعلّ هذا المقدار من النقول يكفى في تبين انّ كلتا القراءتين تدعمان المسح فقط وتنطبقان عليه بلا إشكال.

ص: ٣٥

١- التفسير الكبير: ١١/١٦١.

٢- شرح سنن ابن ماجه: ١/٨٨، قسم التعليقه.

قد عرفت أنّ اختلاف القراءه فى قوله: ((وأرجلكم)) لا- يؤثر فى القول بمسح الرجلين، سواء أقرأنا قوله: ((وأرجلكم)) بالنصب أم قرأناه بالجر، فكلتا القراءتين تدعمان المسح وبالتالى العامل فى قوله: ((أزجلكم)) هو قوله: ((فامسحوا)) ولفظه ((وأرجلكم)) معطوفه على ((برءوسكم)) إما لفظاً أو محلاً.

إنّما الكلام فى إمكانیه تطبيق القول بالغسل على القراءتين المعروفتين ومقدار انسجامه معهما والقواعد العربيه. وسيتضح من خلاله أنّ فرض الغسل على الآيه خرق واضح للقواعد العربيه، وإليك البيان:

فلو قلنا بدلاله الآيه على غسل الأرجل، فلا- محيص من أن يكون العامل هو قوله في الجملة المتقدمه (فاغسلوا)) وأن يكون معطوفاً على قوله: ((وجوهكم)) وهذا يستلزم الفصل بين المعطوف (وأرجلكم)) و المعطوف عليه (وجوهكم)) بجملة أجنبيه وهى (وامسحوا برءوسكم)) مع أنه لا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بمفرد فضلاً عن جملة أجنبيه، ولم يُسمع فى كلام العرب الفصيح قائل يقول: «ضربت زيدا» و «مررت بيكر وعمراً» بعطف «عمراً» على «زيداً».

١. قال ابن حزم: لا يجوز عطف أرجلكم على وجوهكم، لأنه لا يجوز أن يحال بين المعطوف والمعطوف عليه بقضيه مبتدئه. (١)

٢. وقال أبو حيان: ومن ذهب إلى أن قراءة النصب

ص: ٣٧

فى (وأرجلكم)) عطف على قوله: (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم)) وفصل بينهما بهذه الجملة التى هى قوله: (وامسحوا برءوسكم)) فهو بعيد، لأنّ فيه الفصل بين المتعاطفين بجملة إنشائية. (١)

٣. وقال الشيخ الحلبى فى تفسير الآيه: نصب (وأرجلكم)) على المحل وجرها على اللفظ، ولا يجوز أن يكون النصب للعطف على وجوهكم، لامتناع العطف على وجوهكم للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة أجنبيه هى (وامسحوا برءوسكم)) والأصل أن لا يفصل بينهما بمفرد فضلاً عن الجملة، ولم يسمع فى الفصيح نحو ضربت زيدا ومررت بىكر وعمراً بعطف عمراً على زيد. (٢)

٤. وقال الشيخ السندى: وحمل قراءه النصب بالعطف على المحل أقرب لأطراد العطف على المحل،

ص: ٣٨

١- تفسير النهر الماد: ١/٥٥٨.

٢- غنيه المتملى فى شرح منيه المصلى المعروف بالحلبى الكبير: ١٦.

وأيضاً فيه خلوص عن الفصل بالأجنبي بين المعطوف والمعطوف عليه، فصار ظاهر القرآن هو المسح. (١)

إلى غير ذلك من الكلمات التي تصرح بأنّ قراءة النصب واستفاده الغسل يتوقّف على خرق قاعده نحويه، وهي الفصل بين المعطوف و المعطوف عليه بجمله أجنبيه.

الغسل وقراءة الجر

إنّ القائلين بغسل الأرجل بزّروا قراءة النصب بوجه قد عرفت ضعفه وعدم انسجامه مع القواعد العربيّه، ولكنّهم لمّا وقفوا على قراءة الجرّ وأنّها تدلّ على المسح دون الغسل حاروا في تبريرها وتوجيهها مع القول بالغسل، فإنّ قراءة الجر صريحه في أنّ لفظه ((وأرجلكم)) معطوفه على (برءؤوسكم)) فيكون حكمها حكم الرؤوس، وعند ذلك مالوا يميناً ويساراً حتّى يجدوا لقراءة الخفض مع القول

ص: ٣٩

بالغسل مبرراً، وليس هو إلا القول بالجرّ بالجوار.

وحاصله: أنّ قوله (وأرجلكم)) محكوم حسب القواعد بالنصب لكونها معطوفة على قوله: (وجوهكم))، ولكنّه اكتسب اعراب الجرّ من قوله: (برؤوسكم)) لأجل وقوعه في جنب لفظ مجرور وهذا ما يقال له: «الجرّ بالجوار» وهو ترك اللفظ اعرابه الطبيعي واكتساب اعراب اللفظ المجاور معه، وقد مثلوا له بقولهم «جحر ضبّ خرب» فإنّ قوله «خرب» خبر لقوله: «جحر» ولكنّه قرأ بالجرّ لوقوعه في جنب كلمه ضبّ حيث إنّه مجرور باعتبار كونه مضاف إليه.

وبما أنّ الجرّ بالجوار إمّا غير واقع في فصيح اللغة، وعلى فرض وقوعه فله شروط مفقوده في المقام، نعقد لبيان الموضوع الفصل التالي.

ص: ٤٠

٩- الجر بالجوار صحه وشرطاً

لما كان القائلون بغسل الأرجل يفسرون قراءه الجرّ بالجوار، نذكر كلمات أعلام الأدباء في المقام ليعلم مدى صحه الجرّ بالجوار، و على فرض صحته ما هي شروطه؟

١. قال الزجاج: ربما يقال: ((وأرجلكم)) مجرور لأجل الجوار، أى لوقوعه فى جنب الرؤوس المجروره، نظير قول القائل: جحر ضب خرب، فإن «خرب» خبر «الجحر» فيجب أن يكون مرفوعاً، لكنّه صار مجروراً لأجل الجوار.

هذا، ثم ردّ على -ه بقوله: وهـ و غير صحيح، لاتفق أهل العربيه ع-لى أنّ الاعراب بالمجاوره شاذن-ادر، وم-ا ه-ذا سبيله لا يجوز حمل القرآن عليه من غى-ر

ص: ٤١

ضروره يُلج--أ إليه-ا(١).

٢. قال علاء الدين البغدادي في تفسيره المسمى بالخازن: وأما من جعل كسر اللام في «الأرجل» على مجاوره اللفظ دون الحكم. واستدل بقولهم: «جر ضب خرب» وقال: الخرب نعت للججر لا- الضب، وإنما أخذ إعراب الضب للمجاوره فليس بجيد لوجهين:

أ. لأن الكسر على المجاوره إنما يحمل لأجل الضروره في الشعر، أو يصار إليه حيث يحصل الأمن من الالتباس، لأن الخرب لا يكون نعتاً للضب بل للججر.

ب. ولأن الكسر بالجوار إنما يكون بدون واو العطف، أما مع حرف العطف فلم تتكلم به العرب.(٢)

٣. أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار وتأولوا قولهم «خرب» بالجر على أنه صفة للضب، و من

-١

-٢

ص: ٤٢

١- معاني القرآن واعرابه: ٢/١٥٣.

٢- تفسير الخازن: ٢/١٦.

أراد التفصيل فليرجع إلى المغنى. (١)

٤. قال ابن هشام: ولا يكون الجر بالجوار فى النسق، لأنَّ العاطف يمنع التجاور. (٢)

ويتلخص من هذه الكلمات التى نقلناها بالإيجاز الأمور التالية:

أولاً: أنَّ الخفض بالجوار لم يثبت فى الكلام الفصيح.

ثانياً: أنَّ الخفض بالجوار على فرض ثبوته إمَّا لضروره الشعر أو لأجل استحسان الطبع المماثلة بين اللفظين المتجاورين، وكلّ من الوجهين منتفیان فى المورد فليس هنا ضروره شعريه ولا استحسان الطبع فى إخلاء لفظ (وأرجلكم)) من إعرابه الواقعى واكتسابه إعراب جاره.

ثالثاً: أنَّ العطف بالجوار إنّما يجوز فيما إذا يؤمن عن

ص: ٤٣

١- مغنى اللبيب، الباب الثامن، القاعده الثانيه، ٣٥٩.

٢- مغنى اللبيب، الباب الثامن، القاعده الثانيه، ٣٥٩.

الاشتباه كما فى المثل المعروف فان «خرب» وصف للجحر لا للضبّ وان جرّ ، بخلاف المقام فانّ قراءه الجرّ تورث الاشتباه، فلو كان الأرجل فى الواقع محكومته بالغسل فالجرّ بالجوار يوهّم كون الأرجل محكومته بالمسح وانّها معطوفه على الرؤوس من دون أن يلتفت المخاطبُ إلى أنّ الجرّ للجوار فلا داعى لارتكاب هذا النوع من الخفض الذى يضاد بظاهره مراد القائل.

ورابعاً: لم يثبت الجرّ بالجوار إلّا فى الوصف والبدل وأمثالهما لا فى المعطوف كما فى الآيه .

وظهر من هذا البحث الضافى أنّ القول بالمسح ينطبق على كلتا القراءتين بلا أدنى تأويل وخرج، وهذا بخلاف القول بالغسل فإنّه لا ينسجم لا مع قراءه النصب ولا مع قراءه الجرّ.

اشاره

إن آفة الفقه هو التمسك بالاعتباريات والوجوه الاستحسانية أمام النص، لأنه يضاد مذهب التعبدية، فالمسلم يتعبد بالنص - وإن بلغ ما بلغ - ولا يقدم رأيه على كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة، وهو آية الاستسلام أمام الله وأمام رسوله وكتابه وسننه، قال سبحانه: (يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله إن الله سميع عليم)). (١)

أى لا تتقدموا على الله ورسوله بافترض رأيكم على الرسول والأمة المسلمه.

ص: ٤٥

إنّ تقديم الوجوه الاستحسانية على النصّ تقدّم على الله ورسوله، ونعم ما قال الإمام الشافعي: «من استحسن فقد شرّع».

وقد وقف غير واحد من أعلام السنّة على أنّ ظاهر الآيه أو صريحها هو مسح الرجلين واعترفوا بذلك بوجدانهم أو بلسانهم وقلمهم، ولكنّ التعبّد بمذهب الأئمّه الأربعة وغيرهم عاقبهم عن الأخذ بمضمون الآيه، فاتبعوا المذهب الموروث بدل الاتّباع للقرآن الكريم، ولولا أنّهم نشأوا على هذه الفكره منذ نعوم-ه أظفارهم، لما قدّم-وا اجتهاداتهم على كتاب الله العزيز الدالّ على المسح، وحزّروا تفكّرهم عن قيد التقليد، وإليك شيئاً من هذه الاجته-ادات الت-ى لا يرتضيه-العقل ولا ال-وجدان الحرّ .

ص: ٤٤

١. الغسل يشمل المسح

زعم الجصاص أنّ آية الوضوء مجمله فلا يبدّ من العمل بالاحتياط، وهو الغسل المشتمل على المسح أيضاً، بخلاف المسح فإنّه خال عن الغسل ثمّ رفع ابهام الآية بادعاء اتّفاق الجميع على أنّه لو غَسَلَ فقد أدّى الفرض. (١)

يلاحظ عليه: أولاً: بأنّه كيف يرمى الآية بالإجمال مع أنّها واضحة الدلالة، لأنّها بصدّد بيان ما هو الواجب على عامه المصلّين عند القيام إلى الصلاة، ومثل هذا يجب أن يكون مبين المراد، غير محتمل إلاّ لمعنى واحد، وإتّما دعاه إلى القول بالإجمال الفرار عن ظاهر الآية الدالّ على أنّ فريضه الأرجل هو المسح لا الغسل.

وثانياً: أنّ ما يقوله إنّ الغسل يشمل المسح دون العكس فإنّه خال من الغسل، غير صحيح، لأنّ المراد من الغسل في المقام هو إسالة الماء على العضو، كما أنّ المراد من المسح فيها هو إمرار اليد على العضو بالبلل

-١

ص: ٤٧

المتبقي في اليد، وعندئذ يُصبح الغسل والمسح فريضتين مختلفتين على نحو يغير كل الآخر، فلا الغسل يشتمل على المسح ولا المسح على الغسل .

وثالثاً: أنّ ادعاء رفع ابهام الآية بأنّه إذا غسل فقد أدى فرضه باتّفاق الجميع مصادره بالمطلوب إذ كيف يدعى الاتفاق عليه مع أنّ القائلين بالمسح بين الصحابه والتابعين كما سيوافيك أسماؤهم، ليسوا بأقلّ من القائلين بالغسل كما أنّ الإماميه وهم ربع المسلمين يرون بطلان الغسل ولزوم المسح فأين اتّفاق الجميع على الغسل.

٢. نسخ السنّه للكتاب

وهناك من يرى دلالة الآية على المسح بوضوح ويبطل القول بأنّ أرجلكم معطوف على قوله: «وجوهكم» ويقول: لا يجوز ألّفته أن يحال بين المعطوف والمعطوف عليه بخبر غير الخبر عن المعطوف، لأنّه إشكال وتلبيس

وإضلال لا بيان. لا تقول: ضربت محمداً وزيداً ومرت بخالد وعمراً، وأنت تريد أنك ضربت عمراً أصلاً، فلما جاءت السنّة بغسل الرجلين صحّ أنّ المسح منسوخ عنهما. (١)

يلاحظ عليه أولاً: أنّه لا يصحّ نسخ الكتاب إلا بالسنّة القطعيه، لأنّ الكتاب دليل قطعي لا ينسخه إلا دليل قطعي مثله.

وأما المقام فالسنّة الداله على الغسل متعارضه مع السنّة الداله على المسح، فكيف يمكن أن تقدّم أحد المتعارضين على القرآن الكريم بغير مرجح؟ وستوافيك الروايات المتضافره الداله على أنّ النبي وأصحابه كانوا يمسحون الأرجل مكان الغسل.

وثانياً: اتّفقت الأمة على أنّ سوره المائده آخر ما نزل على النبي - صلّى الله عليه وآله وسلّم - وأنها لم تنسخ آيه منها، وقد مرّ من

ص: ٤٩

١- الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: ١/٥١٠.

الروايات وأقوال الصحابه ما يدلّ على ذلك.

وثالثاً: كان اللازم على ابن حزم أن يجعل الآيه دليلاً على منسوخيه السنّه، ولو ثبت أنّ النبي غسل رجليه في فتره من الزمن فالآيه ناسخه لها لا أنّها ناسخه للقرآن.

٣. التنبيه على وجوب الاقتصاد في صب الماء

وقد وقف الزمخشري على أنّ قراءه الجر تُلزم الإنسان بمسح الأرجل لا غسلهما، فصار بصدد منع الدلاله، وأنّ الأرجل وإن كانت معطوفه على الرؤوس ومع ذلك يفقد العطفُ الدلاله على الغسل، قال:

قرأ جماعه (وأرجلكم)) بالنصب فدلّ على أنّ الأرجل مغسوله.

فإن قلت: فما تصنع بقراءه الجر ودخولها في حكم المسح؟

قلت: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثه المغسوله تُغسل بصب الماء عليها، فكان مظنه للإسراف المذموم

المنهَى عنه، فعطفت على الثالث الممسوح لا تُمسح ولكن ليتبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل إلى الكعيبين. (١)

يلاحظ عليه أولاً: أنّ ما ذكره من الوجه إنّما يصحّ إذا كانت النكته ممّا تعيه عامه المخاطبين من المؤمنين، وأين هؤلاء من هذه النكته التي ابتدعتها الزمخشري توجيهاً لمذهبه؟

وبعبارة أخرى: إنّما يصحّ ما ذكره من النكته إذا أمن من الالتباس لا في مثل المقام الذي لا يؤمن منه، وبالتالي يحمل ظاهر اللفظ على وجوب المسح غفله عن النكته البديعه!! للشيخ الزمخشري.

وثانياً: أنّ الأيدي أيضاً مظنه للإسراف مثل الأرجل، فلماذا لم يتبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء فيها أيضاً؟!

ص: ٥١

كل ذلك يعرب عن أنّ هذا الوجه توجيه للمذهب الذى نشأ وترعرع صاحب الكشف عليه ، ولولا ذلك لم يرد بخلده هذا الوجه.

٤. سهوله غسل الرجلين دون الشعر

لما وقف ابن قدامه على أنّ مقتضى عطف الأرجل على الرؤوس هو المسح، سواء أقرئت بالنصب أو بالجر، أخذ يتفلسف ويجهتهد أمام الدليل الصارم ويقول: إنّ هناك فرقاً بين الرأس والرجل، ولأجله لا يمكن أن يحكم عليهما بحكم واحد، وهذه الوجوه عبارته عن:

١. أنّ الممسوح فى الرأس شعر يشقّ غسله، والرجلان بخلاف ذلك فهما أشبه بالمغسولات.

٢. أنّهما محدودان بحد ينتهى إليه فأشبهها باليدين.

٣. انّهما معرّضتان للخبث لكونهما يُوطأ بهما على الأرض بخلاف الرأس. (١)

ص: ٥٢

١- المغنى: ١/١٢٤.

يلاحظ عليه: أنه اجتهاد مقابل النص وتفلسف في الأحكام.

فأما الأول: فأى مشقه في غسل الشعر إذا كان المغسول جزءاً منه فإنه الواجب في المسح، فليكن كذلك عند الغسل.

وأما الثانى: فلأن التمسك بالشبه ضعيف جداً، إذ كم من متشابهين يختلفان في الحكم.

وأفسد منه هو الوجه الثالث فإن كون الرجلين معروضتين للخبث لا يقتضى تعيّن الغسل، فإن القائل بالمسح يقول بأنه يجب أن تكون الرجل طاهره من الخبث ثم تمسح.

ولعمري إن هذا الوجه وما تقدّمه للزمخشري تلاعب بالآيه لغايه دعم المذهب، والجدير بالفقيه الواعى هو الأخذ بالآيه، سواء أوافقت مذهب إمامه أم لا. ولصاحب المنار كلمه قيمه فى حق هؤلاء الذين يقدمون فتاوى الأئمه على الكتاب العزيز والسنة الصحيحه يقول:

ص: ٥٣

إنّ العمل عندهم على أقوال كتبهم دون كتاب الله وسنّه رسوله. (١)

٥. اتباع السلف فى الغسل

لمّا وقف ابن تيميه على أنّ قراءه الخفض تستلزم العطف على الرؤوس فيلزم حينئذ مسح الرجلين لا- غسلهما، التجأ إلى تأويل النص، وقال:

«ومن قرأ بالخفض فليس معناه وامسحوا أرجلكم كما يظنه بعض الناس، لأوجه: أحدها: أنّ الذين قرأوا ذلك من السلف، قالوا: عاد الأمر إلى الغسل». (٢)

يلاحظ عليه: أنّه لو صحّ ما ذكره لزم القول بأنّ السلف تركوا القرآن وراء ظهورهم وأخذوا بما لا- يوافق القرآن، ولو كان رجوعهم لأجل نسخ الكتاب فقد عرفت أنّ القرآن لا ينسخ بخبر الواحد. ولو سلّمنا جواز النسخ

ص: ٥٤

١- محمد رشيد رضا، المنار: ٢/٣٨٦.

٢- التفسير الكبير: ٤/٤٨.

فسوره المائده لم يُنسخ منها شيء.

ومن العجب أنّ ابن تيمّيه ناقض نفسه فقد ذكر في الوجه السابع ما هذا نصه: «إنّ التيمّم يُجعل بدلاً عن الوضوء عند الحاجة فحذف شطر أعضاء الوضوء وحُفّ الشطر الثاني، وذلك فإنّه حذف ما كان ممسوحاً ومسح ما كان مغسولاً» (١).

فلو كان التيمّم على أساس حذف ما كان ممسوحاً فقد حذف حكم الأرجل في التيمّم، فلازم ذلك أن يكون حكمه هو المسح حتّى يصحّ حذفه، ولو كان حكمه هو الغسل لم يحذف، بل يبقى كالوجه واليد ويُمسح.

٦. التحديد آيه الغسل

إنّ المفسر المعروف بالشيخ إسماعيل حقي البروسوى أيّد القول بالغسل بأنّ المسح لم يعهد محدوداً وإنّما جاء التحديد في المغسولات (٢).

ص: ٥٥

١- التفسير الكبير: ٤/ ٥٠.

٢- روح البيان: ٢/٣٥١.

يريد بكلامه هذا أنّ الأرجل حُدِّدَت بالكعبين فأشبهه غَسَلَ الكعبين بغسل الأيدي المحدّد بالمرافق، فيحكم عليها بالغسل بحكم الاشتراك في التحديد.

يلاحظ عليه: أنّ كلاً من المغسول والممسوح جاء في الآية محدّداً وغير محدّد، فالوجه في الآية تغسل ولم تحدد، والأيدي تغسل وحُدِّدَت بقوله: «إلى المرافق»، فيعلم من ذلك أنّ الغسل تارة يكون محدّداً وأخرى غير محدّد، فلا التحديد دليل على وجوب الغسل ولا عدم التحديد دليل على وجوب المسح، وهكذا الحال في الممسوح فالأرجل - على المختار - تُمسح ويكون محدّداً إلى الكعبين والرأس تمسح وهو غير محدّد، فجعل التحديد علامه للغسل أشبه بجعل الأعم دليلاً على الأخص، وما ذكره من أنّه لم يجرى في شيء من المسح تحديد، أوّل الكلام، وهو من قبيل أخذ المدعى في الدليل.

ولو قلنا بهذه الاستحسانات، فالذوق الأدبي يقتضى أن تكون الأرجل ممسوحة لا مغسولة.

قال المرتضى: إنّ الآيه تضمّنت ذكر عضو مغسول غير محدود وهو الوجه وعطف عليه مغسول محدود وهما اليدان، ثم استؤنف ذكر عضو ممسوح غير محدود وهو الرأس فيجب أن تكون الأرجل ممسوحه وهى محدوده ومعطوفه عليه دون غيره، لتقابل الجملتان فى عطف مغسول محدود على مغسول غير محدود وفى عطف ممسوح محدود على ممسوح غير محدود. (1)

٧. المرجع هو السنّه بعد تعارض القراءتين

ذهب الآلوسى إلى أنّ القراءتين المتواترتين المتعارضتين كأنّهما آيتان متعارضتان، والأصل فى مثله هو السقوط والرجوع إلى السنّه؟

قال: إنّ القراءتين متواترتان بإجماع الفريقين، بل بإطباق أهل الإسلام كلّهم، ومن القواعد الأصوليه عند الطائفتين أنّ القراءتين المتواترتين إذا تعارضتا فى آيه

ص: ٥٧

واحداه فلهما حكم آيتين، فلا يبد لنا أن نسعى ونجتهد فى تطبيقهما أولاً، مهما أمكن، لأن الأصل فى الدلائل الإعمال دون الإهمال كما تقرر عند أهل الأصول، ثم نطلب بعد ذلك الترجيح بينهما، ثم إذا لم يتيسر لنا الترجيح فنتركهما ونتوجه إلى الدلائل الأخر من السنه. (1)

يلاحظ عليه: أن من الغرائب أن نجعل القراءتين متعارضتين ثم نسعى فى رفع التعارض بالوجه التى ذكرها القائل، فإن فرض التعارض بين القراءتين رهن فرض المذهب على القرآن وتطبيقه عليه وإلا فالقراءتان ليس فىهما أى تعارض وتهافت وكتاهما تهدفان إلى أمر واحد وهو مسح الرجلين، لأن قوله: ((وَأرجلكم)) على كلتا القراءتين معطوف على لفظ واحد وهو قوله: ((رءوسكم))، لكن إما عطفاً على المحل فتُنصب أو عطفاً على الظاهر فتُجر.

ص: ٥٨

١- روح المعانى: ٦/٧٤.

٨. الغسل إضافة من النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -

ذهب جمال الدين القاسمي إلى أن الآية صريحة في أن الفريضة هي المسح كما قاله ابن عباس وغيره، ولكن إثارة غسلهما في المأثور عنه إنما هو للترديد في الفرض والتوسع فيه حسب عادته، فإنه سنَّ في كلِّ فرض سنناً تدعمه وتقويه في الصلاة والزكاة والصوم والحجّ.

ومما يدلُّ على أن واجبهما المسح تشريع المسح على الخفّين والجوربين ولا سند له إلا هذه الآية، فإنَّ كلَّ سنّه أصلها في كتاب الله منطوقاً أو مفهوماً، فاعرف ذلك واحتفظ به والله الهادي. (١)

يلاحظ عليه: حاشا النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - أن يزيد أو ينقص في الفرائض، بل هو يتبع الوحي، وكان شعاره - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - : (قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي) (٢) وقوله: (قُلْ مَا يَكُونُ لِي)

ص: ٥٩

١- التأويل: ١١٢/٦.

٢- الأعراف: ٢٠٣.

أَنْ أَبَدَلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَيْتُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ) (١) ولو زاد في الصلوات فإنما بأمر من الله سبحانه.

ثم لو زاد ما زاد فإنما يزيد فيما ثبت أصله بالسنة، لا بالكتاب العزيز كإضافه ركعتين في الرباعية وركعه في الثلاثية.

أخرج مسلم عن ابن عباس قال: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين. (٢)

فلو افترضنا أن الفريضة كانت هي المسح دون الغسل وأن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - زاد في الفرض بحكم الروايات الآمرة بالغسل، لكن ماذا نفعل عندئذ بالروايات الآمرة بالمسح، وهي روايات صحاح هائلة كما سيوافيك، فهل هنا ملجأ بعد التعارض إلا الذكر الحكيم!؟

وكل هذه الكلمات تعرب عن أن أصحابها اتخذوا موقفاً مسبقاً حيال الآية الصريحة الواضحة الدلالة،

ص: ٦٠

١- يونس: ١٥.

٢- صحيح مسلم: ٢/١٤٣، باب صلاة المسافرين.

وفرضوا مذهبهم عليها، الأمر الذى أوقعهم فى حيص بيص ومأزق، وطرقوا كافة الأبواب للخروج منه وتشبثوا بوجه استحسانيه لا تغنى عن الحق شيئاً.

٩. التمسك بالمصالح

لما استشعر صاحب المنار، بأن الآيه ظاهره فى مسح الرجلين باليد المبلّله بالماء حاول صرف الآيه عن ظاهرها بالتمسك بالمصالح، وقال:

لا يعقل لإيجاب مسح ظاهر القدم باليد المبلّله بالماء حكمه، بل هو خلاف حكمه الوضوء، لأنّ طروء الرطوبه القليله على العضو الذى عليه غبار أو سخ يزيدو وساخه، وينال اليد الماسحه حظ من هذه الوساخه. (١)

ى-لاحظ على-ه: أنّ ما ذكره استحسان لا يُعَرَّج عليه مع وجود النص، فلا شك أنّ الأحكام الشرعيه تابعه

ص: ٦١

للمصالح الواقعيه ولا- يجب علينا أن نقف عليها، فأى مصلحه فى المسح على الرأس ولو بمقدار اصبع أو اصبعين حتى قال الشافعى: إذا مسح الرأس باصبع واحده أو بعض اصبع أو باطن كفه، أو أمر من يمسخ له أجزاءه ذلك؟!!

وهناك كلمه قيمه للإمام شرف الدين الموسوى نأتى بنصها، قال -رحمه الله-: نحن نؤمن بأنّ الشارع المقدّس لاحظ عباده فى كل ما كلفهم به من أحكامه الشرعيه، فلم يأمرهم إلا بما فيه مصلحتهم، ولم ينههم إلا عمّا فيه مفسده لهم، لكنّه مع ذلك لم يجعل شيئاً من مدارك تلك الأحكام منوطاً من حيث المصالح والمفاسد بآراء العباد، بل تعبدهم بأدله قويه عينها لهم، فلم يجعل لهم مندوحه عنها إلى ما سواها. وأول تلك الأدله الحكيمه كتاب الله عزّ وجلّ، وقد حكم بمسح الرؤوس والأرجل فى الوضوء، فلا مندوحه عن البخوع لحكمه، أمّا نقاء الأرجل من الدنس

ص: ٦٢

فلا بدّ من إحرازه قبل المسح عليها عملاً بأدله خاصّه دلّت على اشتراط الطهاره فى أعضاء الوضوء قبل الشروع فيه .(١)

١٠. اعتراض جملة:(فَامْسُحُوا...) لبيان الترتب

إنّ الفصل بين المتعاطفات بقول:(فامسحوا برءوسكم)) لبيان تقدّم المسح على غسل الأرجل.(٢)

يلاحظ عليه: بأنّ فى وسع المتكلم أن يجمع بين ذكر الترتيب ووضوح البيان بتكرار الفعل بأن يقول: «فامسحوا برءوسكم واغسلوا أرجلكم» فيكون كلامه مبيّناً لمقصده وفى الوقت نفسه نزيهاً عن اللبس.

ص: ٦٣

١- مسائل فقهيه ٨٢^٨. وقد علّق فى الهامش قائلاً: ولذا ترى حفاه الشيعة والعمال منهم - كأهل الحرث وأمثالهم وسائر من لا يبالون بطهاره أرجلهم فى غير أوقات العباده المشروطه بالطهاره - إذا أرادوا الوضوء غسلوا أرجلهم ثم توضّأوا فمسحوا عليها نقيته جافه.

٢- مجله الفيصل العدد ٢٣٥ صفحه ٤٨، مقاله أبى عبدالرحمن الظاهرى.

١١- المسح على الأرجل

فى الأحاديث الصحيحه

قد تعرّف - من دلالة الآية - على أنّ الفرض فى مورد الأرجل هو المسح، وبما أنّ الآية نزلت فى أخريات حياة النبى ولم تنسخ بعد فهى بنفسها كافيه فى الدلالة على المقصود.

غير أنّنا تعزيراً للمطلب نذكر ما روى عن النبى - صلّى الله عليه وآله وسلّم - وأصحابه من لزوم المسح على الأرجل، ونقتصر فى ذلك بالمتون مع تجريد الأسانيد، لأنّ الرسالة لا تسع لذكرها.

ص: ٦٤

ما روى عن رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - حول مسح الأرجل

١. عن بسر بن سعيد قال: أتى عثمان المقاعد فدعا بوضوء فتمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثلاثاً ومسح برأسه ورجليه ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال: رأيت رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - هكذا توضحاً، يا هؤلاء أكذاك؟ قالوا: نعم، لنفر من أصحاب رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - عنده. (١)

٢. عن حمران قال: دعا عثمان بماء فتوضأ ثم ضحك، ثم قال: ألا تسألونى مم أضحك؟ قالوا: يا أمير المؤمنين ما أضحكك؟ قال: رأيت رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - توضأ كما توضأت، فتمضمض واستنشق وغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ومسح برأسه وظهر قدميه. (٢)

٣. وفي مسند عبد الله بن زيد المازنى أنّ النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - توضأ فغسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين ومسح رأسه

ص: ٦٥

١- مسند أحمد: ١/١٠٩، الحديث ٤٨٩.

٢- كنز العمال: ٩/٤٣٦، الحديث ٢٦٨٦٣.

٤. عن أبي مطر قال: بينما نحن جلوس مع علي في المسجد، جاء رجل إلى علي وقال: أرني وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعا قنبر، فقال: اثنتي بكون من ماء فغسل يديه ووجهه ثلاثاً، فأدخل بعض أصابعه في فيه واستنشق ثلاثاً، وغسل ذراعيه ثلاثاً ومسح رأسه واحده ورجليه إلى الكعبين ولحيته تهطل على صدره ثم حسا حسوه بعد الوضوء ثم قال: أين السائل عن وضوء رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ، كذا كان وضوء رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - .

٥. عن (٢) عباد بن تميم، عن أبيه، قال: رأيت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - توضأ ومسح بالماء على لحيته ورجليه. (٣)

٦. عن علي بن أبي طالب - عليه السلام - قال: كنت أرى أن باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرهما حتى رأيت

ص: ٦٦

١- كنز العمال: ٩/٤٥١، الحديث ٢٦٩٢٢.

٢- كنز العمال: ٩/٤٤٨ برقم ٢٦٩٠٨.

٣- كنز العمال: ٩/٤٢٩ برقم ٢٦٨٢٢.

رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - يمسح ظاهرهما.

٧. عن رِف (١) اعه بن رافع أنه سمع رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - يقول: «إنه لا يجوز صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله عزَّوجلَّ، ثم يغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين». (٢)

٨. ما روى عن عبد الله بن عمرو، قال: تخلف عنَّا رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - في سفره سافرناها، فأدر كنا وقد أرهقتنا الصلاة ونحن نتوضأ فجعلنا نمسح على أرجلنا، فنأدى بأعلى صوته: «ويل للأعقاب من النار» مرتين أو ثلاثاً. (٣)

٩. عن أبي مالك الأشعري أنه قال لقومه: اجتمعوا أصلي بكم صلاة رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - ، فلما اجتمعوا قال: هل فيكم أحد غيركم؟ قالوا: لا، إلا ابن أخت لنا، قال: ابن

ص: ٦٧

١- مسند أحمد: ١ / ١٥٣ برقم ٧٣٩ و ص ١٨٣ برقم ٩١٩.

٢- سنن ابن ماجه: ١ / ١٥٦، حديث ٤٦٠، سنن النسائي: ٢ / ٢٢٦.

٣- صحيح البخارى: ١ / ٢٣، باب من رفع صوته بالعلم من كتاب العلم، الحديث ١.

أخت القوم منهم، فدعا بجفنه فيها ماء، فتوضأ ومضمض واستنشق، وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً، ومسح برأسه وظهر قدميه، ثم صلى بهم فكبر بهم اثنتين وعشرين تكبيره. (١)

١٠. عن عباد بن تميم المازني، عن أبيه أنه قال: رأيت رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يتوضأ ويمسح الماء على رجليه. (٢)

١١. عن أوس بن أبي أوس الثقفي أنه رأى النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أتى كظامه قوم بالطائف، فتوضأ ومسح على قدميه. (٣)

١٢. عن رفاعه بن رافع قال: كنت جالساً عند رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - إذ جاءه رجل فدخل المسجد، فصلّى فلم - قضى الصلاة جاء فسلم على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وعلى القوم، فقال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - : «ارجع فصلّ فإنك لم تصل» وجعل الرجل يصلي، وجعلنا نرمق صلاته لا ندرى ما يعيب

ص: ٦٨

١- مسند أحمد: ٥/٣٤٢.

٢- سنن ابن ماجه: ١/ ١٥٦، الحديث ٤٦٠.

٣- تفسير الطبري: ٦/٨٦؛ المعجم الكبير: ١/٢٢١ برقم ٦٠٣.

منها، فلم-ا جاء فسلم على النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - وعلى القوم قال له النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - : «وعليك ارجع فصلً فانك لم تصل».

قال همام: فلا ندري أمره بذلك مرتين أو ثلاثاً، فقال له الرجل: ما أدري ما عبت من صلاتي؟

فقال رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - : إنه لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله، فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين، ثم يكبر الله تعالى ويثنى عليه، ثم يقرأ أم القرآن وما أذن له فيه ويسر، ثم يكبر فيركع فيضع كفيه على ركبتيه حتى تطمئن مفاصله، ويسترخي ثم يقول:

سمع الله لمن حمده، ويستوى قائماً حتى يقيم صلبه ويأخذ كل عظم مأخذه، ثم يكبر فيسجد فيمكن وجهه. قال همام: وربما قال جبهته من الأرض حتى تطمئن مفاصله ويسترخي، ثم يكبر فيستوى قاعداً على مقعده ويقوم صلبه، فوصف الصلاة هكذا أربع ركعات حتى

ص: ٦٩

فرغ، ثم قال: لا يتم صلاه أحدكم حتى يفعل ذلك.

١٣. (١) عن ابن عباس أنه قال: ذكر المسح على القدمين عند عمر وسعد وعبد الله بن عمر فقال عمر بن الخطاب: سعد أفقه منك، فقال عمر: يا سعد أنا لا ننكر أنّ رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - مسح - أي على القدمين - ولكن هل مسح منذ أنزلت سورة المائدة فأنها أحكمت كل شيء وكانت آخر سورة من القرآن إلا براءة.

١٤. عن (٢) عروه بن الزبير أنّ جبرئيل - عليه السلام - لمّا نزل على النبي - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - في أول البعثة فتح بالإعجاز عيناً من ماء فتوضأ ومحمد - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - ينظر إليه فغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ومسح برأسه ورجليه إلى الكعبين، ففعل النبي محمد - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - كما رأى جبرئيل يفعل. (٣)

١٥. روى عبدالرحمن بن جبير بن نفيير، عن أبيه أنّ

ص: ٧٠

١- المستدرک للحاکم: ١/٢٤١.

٢- الدر المنثور: ٣/٢٩.

٣- الخصائص الكبرى: ١/٩٤.

أبا جبير قدم على النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - مع ابنته التي تزوجها رسول الله، فدعا رسول الله بوضوء فغسل يديه فأنقاهما، ثم مضمض فاه واستنشق بماء، ثم غسل وجهه ويديه إلى المرفقين ثلاثاً، ثم مسح رأسه ورجليه. (١)

إلى هنا تم ما عثرنا عليه من الروايات عن النبي الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ على وجه عابر، وهي تدلّ على أنّ قول النبي وفعله كان على المسح لا الغسل.

ما حكى عن الصحابه والتابعين حول مسح الأرجل

١٦. حدث سفيان قال: رأيت علياً - عليه السّلام - توضّأ فمسح ظهورهما. (٢)

١٧. عن حمران أنّه قال: رأيت عثمان دعا بماء غسل، فغسل كفيه ثلاثاً ومضمض واستنشق وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً ومسح برأسه وظهر قدميه. (٣)

ص: ٧١

١- أسد الغابه: ٥/١٥٦.

٢- مسند أحمد: ١ / ٢٠٠، الحديث ١٠١٨.

٣- كنز العمال: ٥/١٠٦.

١٨. عن عاصم الأحول، عن أنس قال: نزل القرآن بالمسح والسَّنة بالغسل. وهذا اسناد صحيح. (١)

١٩. عن عكرمه، عن ابن عباس قال: الوضوء غسلتان ومسحتان.

٢٠. عن عبد الله العتكي، عن عكرمه قال: ليس على الرجلين غسل أنما نزل فيهما المسح .

٢١. عن جابر عن أبي جعفر الباقر - عليه السَّلام - قال: امسح على رأسك وقدميك.

٢٢. عن ابن عليه بن داود، عن عامر الشعبي أنه قال: إنَّما هو المسح على الرجلين ألا- ترى أنَّ ما كان عليه الغسل جُعِلَ عليه المسح وما كان عليه المسح أهْمِلَ (في التيمم).

٢٣. عن عامر الشعبي، قال: أمر أن يمسخ في التيمم ما أمر أن يغسل في الوضوء، وأبطل ما أمر أن

ص: ٧٢

١- الأحاديث ١٨-٢٦ ، كلها منقولة من تفسير الطبري: ٦/٨٢.

يُمسح في الوضوء: الرأس والرجلان.

٢٤. عن عامر الشعبي قال: أُمر أن يُمسح بالصعيد في التيمم، ما أمر أن يُغسل بالماء، وأهمل ما أمر أن يمسح بالماء.

٢٥. عن يونس قال حدثني من صحب عكرمه إلى واسط قال: فما رأيتُه غسل رجليه، إنّما يمسح عليهما حتّى خرج منها.

٢٦. عن قتاده في تفسير قوله سبحانه: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) افترض الله غسلتين ومسحتين.

٢٧. قال موسى بن أنس لأبي حمزة أنّ الحجاج خطبنا بالأهواز ونحن معه، فذكر الطهور فقال: اغسلوا وجوهكم وأيديكم وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم، وأنه ليس شيء من ابن آدم أقرب من خبثه من قدميه، فاغسلوا بطونهما وظهورهما وعراقيبهما، فقال أنس: صدق

ص: ٧٣

اللّٰه وكذب الحجاج، قال اللّٰه تعالى: (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ).

قال: وكان أنس إذا مسح قدميه بلّها.

قال ابن كثير: اسناده صحيح إليه. (١)

٢٨. عن الشعبي قال: نزل جبرئيل بالمشح، ثم قال الشعبي: ألا ترى أنّ التيمم أن يمسح ما كان غسل ويلغى ما كان مسحاً. (٢)

٢٩. عن إسماعيل قلت لعامر الشعبي: إنّ أناساً يقولون إنّ جبرئيل نزل بغسل الرجلين؟ فقال: نزل جبرئيل بالمشح. (٣)

٣٠. عن النزال بن سبره أنّ علياً دعا بماء فتوضأ ثم مسح على نعليه

ص: ٧٤

١- الطبري: جامع البيان: ٦/٨٢؛ القاسمي: محاسن التأويل: ٦/١١١؛ ابن كثير الدمشقي، تفسير القرآن العظيم: ٢/٢٧.

٢- تفسير القرآن العظيم: ٢/٢٧.

٣- تفسير القرآن العظيم: ٢/٢٥.

وقدميه، ثم دخل المسجد فخلع نعليه ثم صلى (١).

٣١. عن أبي ظبيان قال: رأيت علياً وعليه إزار أصفر وخميصه وفي يده عنزه أتى حائط السجن، ثم تنحى فتوضأ ومسح على نعليه وقدميه ثم دخل المسجد، فخلع نعليه ثم صلى (٢).

هذا غيض من فيض، وقليل من كثير، فمن تفحص المسانيد والصحاح ومجامع الآثار يقف على أكثر مما وقفنا عليه على وجه عابر.

(أَوْلَيْكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فِيهِدَاهُمْ أَقْتَدَهُ). (٣)

ص: ٧٥

١- كنز العمال: ٩/٤٣٥ برقم ٢٦٨٥٦.

٢- كنز العمال: ٥/١٢٦.

٣- الأنعام: ٩٠.

١٢- التجاهل لروايات المسح

قد تجاهل ابن كثير ومن تبعه روايات المسح وقال:

قد خالف الروافض في ذلك (غسل الرجلين) بلا مستند، بل بجهل وضلاله، فالآيه الكريمه دأه على وجوب غسل الرجلين مع ما ثبت بالتواتر من فعل رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - على وفق ما دلت عليه الآيه الكريمه، وهم مخالفون لذلك كله وليس لهم دليل صحيح في نفس الأمر. (١)

وكأنه لم يمعن النظر في الآيه الكريمه ونصوع دلالتها على لزوم المسح، وكأنه لم يقف على تلك الأحاديث الكثيره حينما ادعى التواتر على الغسل، أو

ص: ٧٦

١- تفسير القرآن العظيم: ٢/٥١٨.

وقف عليها ولم يتأمل فيها.

وقد تبعه الشيخ إسماعيل البروسوى قائلاً: ذهبت الروافض إلى أنّ الواجب في الرجلين المسح، ورووا في المسح خبراً ضعيفاً شاذاً. (١)

وكذلك ادعى الآلوسى تشبّث الشيعة بروايه واحده حيث قال:

ولا حجّه لهم في دعوى المسح إلا بما روى عن علي - كرم الله تعالى وجهه - (أنه مسح (٢) وجهه ويديه، ومسح رأسه ورجليه، وشرب فضل طهوره قائماً). (٣)

ولو كان البروسوى والآلوسى معذورين في هذا العزو، وأنه ليس لوجوب المسح أي دليل سوى روايه شاذّه، فليس هناك عذر لمن وقف على هذه الروايات

ص: ٧٧

١- تفسير روح البيان: ٢/٣٥١.

٢- كذا في المصدر، والصحيح: غسل.

٣- روح المعاني: ٦/٨٧.

الكثيره التى تتجاوز الثلاثين، فلو لم نقل بأنّ المسح نقل بالتواتر فلا بدّ أن نقول إنه مستفيض.

أضف إلى ذلك أنّ الكتاب يدعمه، فلا سبيل لنا إلاّ الأخذ بما يوافق الكتاب، وتأويل المخالف أى ما دلّ على الغسل بوجه بأن يقال: كان يغسل فى فتره بعد البعثه لكن نسخته الآيه المباركه أو غير ذلك من المحامل.

(وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ). (١)

ص: ٧٨

١- الإسراء: ٣٦.

القائلين بالمسح

قد تعرّف على الروايات الدالّة على لزوم المسح فى الوضوء، وقد رواها أعلام الصحابه والتابعين ونقلها أصحاب الصحاح والمسائيد.

ولأجل إيقاف القارئ على أسمائهم وشىء من مكانتهم فى النقل نذكر أسماءهم مع الإيعاز إلى ترجمتهم على وجه الإيجاز مرفقةً برقم حديثهم. ليقف القارئ على أنّ القائلين به هم جبهه الصحابه والتابعين وسنام الثقات:

١. الإمام على بن أبى طالب - عليه السّلام - وأنه - عليه السّلام - قال: لو

ص: ٧٩

كان الدين بالرأى لكان باطن القدمين أحقّ بالمسح من ظاهرهما، لكن رأيت رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - مسح ظاهرهما. (أنظر الحديث ٦).

٢. الإمام الباقر - عليه السّلام - محمد بن علي بن الحسين الإمام الثبت الهاشمي العلوي المدني أحد الأعلام، روى عن أبيه، وكان سيد بني هاشم في زمانه، اشتهر بالباقر من قولهم: بقر العلم، يعنى: شقّه، فعَلِمَ أصله وخفيه(١) (أنظر الحديث ٢١).

٣- بسر بن سعيد، الإمام القدوة المدني، مولى بني الحضرمي، حدّث عن عثمان بن عفان، وثقّه: يحيى بن معين والنسائي، قال محمد بن سعد: كان من العباد المنقطعين والزهاد، كثير الحديث.(٢)

ص: ٨٠

١- تذكرة الحفاظ: ١/١٢٤، تهذيب التهذيب: ٩/٣٥٠، حليه الأولياء: ٣/١٨٠، شذرات الذهب: ١/١٤٩، الطبقات الكبرى لابن سعد: ١/١٤٩.

٢- الذهبي: سير أعلام النبلاء: ٤/٥٩٤. (أنظر الحديث ١).

٤. حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان: يروى عنه (أنظر الحديث ٢) وكان من أهل الوجهه، ذكره ابن حبان فى الثقات. (١)
٥. عثمان بن عفان، وقد تقدم فى الحديث (١ و ٢) أنه كان يتوضأ ويمسح على رجليه ويقول: هذا وضوء رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - .
٦. أبو مطر ذكره ابن حبان فى الثقات، روى عنه الحجاج بن أرطأه. (٢) (أنظر الحديث ٤) .
٧. عبد الله بن زيد المازنى صاحب حديث الوضوء عن فضلاء الصحابه يعرف بابن أم عماره (٣). ذكره ابن حبان فى الثقات (٤). (أنظر الحديث ٣).
٨. النزال بن سبره الهلالي الكوفى، روى عن النبى - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وعلى - عليه السَّلام - (أنظر الحديث ٣٠) وعثمان وأبى بكر وابن

ص: ٨١

١- ابن حبان: الثقات: ٤/١٧٩.

٢- الثقات: ٧/٦٦٤.

٣- سير أعلام النبلاء: ٢/٣٧٧.

٤- الثقات: ٣/٢٢٣.

مسعود، وقال العجلي: كوفي تابعي، ثقة من كبار التابعين، وذكره ابن حبان في الثقات. (١)

٩. عبد خير بن يزيد، قال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات التابعين و جزم بصحته عبد الصمد بن سعيد الحمصي في كتاب الصحابه. (٢) (أنظر الحديث ٦).

١٠. عباد بن تميم بن غزويه الأنصاري الخزرجي المازني: روى عن أبيه وعن عمه عبد الله بن زيد وعن عويمر بن سعد، وثقه: العجلي والنسائي وغيرهما، وحديثه في الصحيحين (البخاري ومسلم) (٣) وذكره ابن حبان في الثقات (٤). (أنظر الحديث ٥، ١٠).

١١. عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف، وكان يسمّى البحر لسعه علمه، و يسمّى

ص: ٨٢

١- تهذيب التهذيب: ١٠/٤٢٣؛ البخاري: التاريخ الكبير: ٨/١١٧.

٢- تهذيب التهذيب: ٦/١٢٤.

٣- الاصابه: ٤/٢٣.

٤- الثقات: ٥/١٤١.

حبر الأئمة. وقال عبد الله بن عتبة: كان ابن عباس قد فاق الناس بخصال: بعلم ما سبقه، وفقه فيما احتيج إليه من رأيه، وقال: ما رأيت أحداً كان أعلم بما سبقه من حديث رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - منه، ولا أفقه في رأى عنه، ولا أعلم بتفسير القرآن منه (١). (أنظر الحديث ١٣، ١٩).

١٢. أوس بن أبي أوس الثقفي: روى له أصحاب السنن الأربعة، أحاديث صحيحة من روايه الشاميين عنه (٢). (أنظر الحديث (١١).

١٣. الشعبي: عامر بن شراحيل بن عبد، هو الإمام الحافظ الفقيه المتقى استاذ أبي حنيفة و شيخه. قال أحمد بن حنبل، والعجلي: مرسل الشعبي صحيح، لأنه لا يكاد يرسل إلا صحيحاً. وقال ابن عيينه: العلماء ثلاثة: ابن عب-اس ف-ي زمان-ه، والشعبي في زمانه، والثوري ف-ي

ص: ٨٣

١- أسد الغابه: ٣/١٩٢ - ١٩٥.

٢- الاصابه: ١/٩٢.

زمانه(١). (أنظر الحديث ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٨).

١٤. عكرمه: أبو عبد الله المدني مولى ابن عباس، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من علماء زمانه بالفقه والقرآن، وكان جابر بن زيد يقول: عكرمه من أعلم الناس، روى له أصحاب السنن الأربعة أحاديث صحيحة. (٢) (أنظر الحديث ٢٥، ٢٠).

١٥. رفاعه بن رافع بن مالك بن العجلان أبو معاذ الزرقى، شهد بدرًا. وروى عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - مات في أوّل خلافه معاويه. (٣) ذكره ابن حبان في الثقات. (٤) (أنظر الحديث ٧، ١٢).

ص: ٨٤

١- تذكره الحفاظ: ١/٧٩، تهذيب التهذيب: ٥/٦٥، حليه الأولياء للاصبهاني: ٤/٣١٠، شذرات الذهب: ١/١٢٦، طبقات الحفاظ: ٤٣.

٢- تهذيب التهذيب: ٧/٢٩٣، تذكره الحفاظ: ١/٩٥، تهذيب الأسماء: ١/٣٤٠.

٣- تهذيب التهذيب: ٣/٢٨١.

٤- الثقات: ٤/٢٤٠.

١٦. عروه بن الزبير بن العوام القرشى أخو عبد الله بن الزبير، فقيه عالم، وكان من أفاضل أهل المدينة وعلمائهم، ذكره ابن حبان فى الثقات. (١) (أنظر الحديث ١٤).

١٧. قتاده بن عزيز الحافظ العلامه أبو الخطاب السدوسى البصرى الضرير الأكمه المفسر. قال أحمد بن حنبل: قتاده عالم بالتفسير وباختلاف العلماء، ووصفه بالحفظ . وأطبب فى ذكره . وكان أحفظ أهل البصره، مات بواسط فى الطاعون سنه ١١٨هـ - (٢) وذكره ابن حبان فى الثقات (٣) . (أنظر الحديث ٢٦).

١٨. أنس بن مالك بن النضر خادم رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ،

ص: ٨٥

١- الثقات: ٥/١٩٤ - ١٩٥، تذكره الحفظ: ١/٩٢، تهذيب التهذيب: ٧/١٨٠.

٢- تذكره الحفظ: ١/١٢٢ - ١٢٤.

٣- الثقات: ٥/٣٢١، البدايه والنهايه لابن كثير: ٩/٣١٣، تهذيب الأسماء: ٢/٥٧، تهذيب التهذيب: ٨/٣٣٧.

قدم رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - المدينة وهو ابن عشر سنين، وتوفي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وهو ابن عشرين سنة، انتقل إلى البصرة وتوفي بها عام ٩١هـ- (١) (أنظر الحديث ١٨).

١٩. موسى بن أنس بن مالك قاضي البصرة، يروي عن أبيه، روى عنه مكحول وحميد الطويل. (٢) (أنظر الحديث ٢٧).

٢٠. حصين بن جندب الكوفي الجنبى (أبو ظبيان الكوفى) يروي عن على بن أبى طالب وسلمان، روى عنه: إبراهيم والأعمش، مات سنة ٥٦هـ، ذكره ابن حبان فى الثقات. (٣) (أنظر الحديث ٣١).

٢١. جبير بن نفيير بن مالك بن عامر الحضرمى، يروي عن: أبى ذر وأبى الدرداء، روى عنه أهل الشام،

ص: ٨٦

١- الثقات: ٢/٤، أسد الغابه: ١/٨٤، تذكره الحفاظ: ١/٤٤، شذرات الذهب: ١/١٠٠ .

٢- الثقات: ٥/٤٠١.

٣- المصدر السابق: ٤/١٥٦.

كنيته أبو عبد الرحمن، مات سنة ٨٠هـ - بالشام، ذكره ابن حبان في الثقات. (١) (أنظر الحديث ١٥).

٢٢. إسماعيل بن أبي خالد البجلي الأحمسي أبو عبد الله الكوفي، قال العجلي: وكان رجلاً صالحاً ثقة ثبتاً وكان طحاناً. وقال مروان بن معاوية: كان إسماعيل يسمّى الميزان. مات سنة ١٤٦هـ - . (٢) (أنظر الحديث ٢٩).

٢٣. تميم بن زيد المازني، أبو عباد الأنصاري من بني النجار، له صحبه، وحديثه عند ولده. (٣) (أنظر الحديث ٥، ١٠).

٢٤. عطاء القداحي، يروي عن عبد الله بن عمر، و

ص: ٨٧

١- الثقات ٤/١١١، تذكره الحفاظ: ١/٥٢، تهذيب التهذيب: ٢/٦٤، شذرات الذهب: ١/٨٨.

٢- تذكره الحفاظ: ١/١٥٣، تهذيب التهذيب: ١/٢٩١، العبر: ١/٢٠٣.

٣- الثقات: ٣/٤١.

روى عنه: عروه بن قيس، والد يعلى بن عطاء، ذكره ابن حبان في الثقات. (١) (أنظر الحديث ١١).

٢٥. أبو مالك الأشعري: الحارث بن الحارث الأشعري الشامي الصحابي، روى عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ، وعنه أبو سلام الأسود. يكنى أبا مالك، طعن أبو مالك الأشعري وأبو عبيده بن الجراح في يوم واحد، وتوفي في خلافه عمر. (٢) (أنظر الحديث ٩).

وإن تعجب فعجب قول الشوكاني، حيث يقول: لم يثبت من أحد من الصحابة خلاف ذلك (أي الغسل) إلا على وابن عباس وأنس. (٣)

غير أن اعتقاده بالغسل عاقه عن الفحص والتتبع في السنن والمسانيد.

ص: ٨٨

١- الثقات: ٥/٢٠٢.

٢- تهذيب التهذيب: ٢/١٣٦ و ١٢/٢١٨.

٣- الشوكاني: نيل الأوطار: ١/١٦٣.

عن لسان أئمه أهل البيت - عليهم السّلام -

إِنَّ أئمة أهل البيت هم المرجع الثاني للمسلمين بعد كتاب الله فيما اختلفوا فيه، فإنهم حفظه سنن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وعيبه علمه، فقد نصّ الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - على ذلك في حديث الثقلين الذي اتفق المسلمون على نقله وصحته وقال:

«إني تارك فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي» (١).

ص: ٨٩

١- حديث متفق عليه رواه أصحاب الصحاح والمسانيد. - أخرجه الترمذى عن زيد بن أرقم وهو الحديث ٨٧٣ من أحاديث كنز العمال: ١/١٧٣. - أخرجه الإمام أحمد من حديث زيد بن ثابت في الجزء الخامس من مسنده: ٤٩٢. - أخرجه الطبرانى في الكبير عن زيد بن ثابت أيضاً وهو الحديث ٨٧٣ من أحاديث الكنز: ١/١٧٣. - أخرجه الحاكم في الجزء الثالث من المستدرک: ١٤٨، ثم قال: هذا حديث صحيح الاسناد على شرط الشيخين. - أخرجه الذهبي في تلخيص المستدرک: ٣/١٤٨. معترفاً بصحته على شرط الشيخين. - أخرجه الإمام أحمد من حديث أبي سعيد الخدرى في الجزء الثالث من مسنده: ٣٩٤، الحديث ١٠٧٤٧. - أخرجه ابن أبي شيبة وأبو يعلى وابن سعد عن أبي سعيد وهو الحديث ٩٤٥ من أحاديث الكنز: ١/١٨٦. - أخرجه ابن حجر في أواخر الفصل ٢ من الباب ٩ من الصواعق المحرقة: ٧٥.

فإذا كانت هذه مكانه أهل البيت، فلنرجع إليهم في كفيته وضوء رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ، فإنهم ارتشفوا من عذب معين، وحفظوا سنة الرسول بنقل كابر عن كابر، وإليك ما رووه:

١. عده من أصحابنا، عن أحمد بن محمد وأبي داود

ص: ٩٠

جميعاً، عن الحسين بن سعيد، عن فضاله، عن داود بن فرقد، قال: سمعت أبا عبد الله - عليه السلام - يقول: إن أبي كان يقول: إن للوضوء حداً من تعداه لم يؤجر، وكان أبي يقول: إنما يتلدد، فقال له رجل: وما حدّه؟ قال: تغسل وجهك ويديك، وتمسح رأسك ورجليك. (١)

٢. علي، عن أبيه، ومحمد بن إسماعيل، عن الفضل ابن شاذان جميعاً، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زراره قال: قال أبو جعفر - عليه السلام - : «ألا أحكى لكم وضوء رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ؟» فقلنا: بلى، فدعا بقعب فيه شيء من ماء، ثم وضعه بين يديه، ثم حسر عن ذراعيه، ثم غمس فيه كفه اليمنى، ثم قال: هكذا إذا كانت الكفّ طاهره، ثم غرف فملاها ماءً فوضعها على جبينه، ثم قال: «بسم الله» وسدله على أطراف لحيته، ثم أمر يده على وجهه وظاهر جبينه مره واحده، ثم غمس يده اليسرى فغرف بها ملاًها،

ص: ٩١

١- الكليني: الكافي: ج ٣، كتاب الطهاره، باب مقدار الماء الذي يجزى للوضوء والغسل ومن تعدى في الوضوء، الحديث ٣.

ثم وضعه على مرفقه اليمنى وأمر كفه على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه، ثم غرف يمينه ملاًها، فوضعه على مرفقه اليسرى، وأمر كفه على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه، ومسح مقدم رأسه وظهر قدميه ببله يساره وبقيه بله يمناه .

قال: وقال أبو جعفر - عليه السلام - : «إنَّ الله وتر يحب الوتر، فقد يجرئك من الوضوء ثلاث غرفات: واحده للوجه واثنان للذراعين، وتمسح ببله يمناك ناصيتك وما بقى من بله يمينك ظهر قدمك اليمنى، وتمسح ببله يسارك ظهر قدمك اليسرى»، قال زراره: قال أبو جعفر - عليه السلام - : «سأل رجل أمير المؤمنين - عليه السلام - عن وضوء رسول الله - صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم - فحكى له مثل ذلك».(١)

٣. على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن أُذينة، عن زراره وبكير أنَّهما سألا أبا جعفر - عليه السلام -

ص: ٩٢

١- الكليني: الكافي: ج ٣، كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء، الحديث ٤.

عن وضوء رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ، فدعا بطست أو تور فيه ماء، فغمس يده اليمنى فغرف بها غرفه فصَبَّها على وجهه فغسل بها وجهه، ثم غمس كَفَّهُ اليسرى فغرف بها غرفه فأفرغ على ذراعه اليمنى فغسل بها ذراعه من المرفق إلى الكف لا يردّها إلى المرفق، ثم غمس كَفَّهُ اليمنى فأفرغ بها على ذراعه اليسرى من المرفق وصنع بها مثل ما صنع باليمنى، ثم مسح رأسه وقدميه ببلل كفه، لم يحدث لهما ماءً جديداً، ثم قال: ولا يدخل أصابعه تحت الشراك، قال: ثم قال: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ:

(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ). (١)

فليس له أن يدع شيئاً من يديه إلى المرفقين إلا غسله، لأنَّ الله يقول: (اغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق) ثم قال: (وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى)

ص: ٩٣

الكعبيين) فإذا مسح بشيء من رأسه أو بشيء من قدميه ما بين الكعبيين إلى أطراف الأصابع فقد أجزأه.

قال: فقلنا: أين الكعبان؟ قال: ههنا، يعنى: المفصل دون عظم الساق، فقلنا: هذا ما هو؟

فقال: هذا من عظم الساق، والكعب أسفل من ذلك.

فقلنا: أصلحك الله فالغرفة الواحدة تجزى للوجه وغرفته للذراع؟ قال: نعم إذا بالغت فيها والشتان تأتيان على ذلك كله (1).

٤. عدّه من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن داود بن النعمان، عن أبي أيوب، عن بكير ابن أعين، عن أبي جعفر - عليه السلام - قال: ألا أحكى لكم وضوء رسول الله - صَلَّى الله عليه وآله وسلم - ، فأخذ بكفه اليمنى كفاً من ماء فغسل به

-١

ص: ٩٤

١- الكليني: الكافي: ج ٣، كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء، الحديث ٥.

وجهه، ثم أخذ بيده اليسرى كفاً من ماء فغسل به يده اليمنى، ثم أخذ بيده اليمنى كفاً من ماء فغسل به يده اليسرى، ثم مسح
بفضل يديه رأسه ورجليه. (١)

(إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً). (٢)

ص: ٩٥

١- المصدر نفسه: الحديث ٢.

٢- الأحزاب: ٣٣.

الآن حصص الحق

لقد بانَت الحقيقه وظهرت بأجلى مظاهرها وذلك بالأُمور التاليه:

١. تصريح الكتاب بمسح الأرجل وأنَّ غسلها لا يوافق القرآن الكريم.

٢. إنَّ لفيفاً من أعلام الصحابه وسانمها - الذين هم عيبه السنّه وحفظه الآثار - كانوا يمسخون ويُنكرون الغسل أشدَّ الإنكار، وقد وقفت على رواياتهم الكثيره البالغه حدَّ التضافر.

٣. انَّ أئمّه أهل البيت، وفيهم: الإمامان الباقر والصادق - عليهما السّلام - بيّنوا وضوء رسول الله، وأنّه كان يمسخ

الأرجل بدل غسلها، وقد مرت كلماتهم.

٤. إنَّ ما دلَّ على غسل الأرجل ففيه الصحيح، والضعيف، بل الضعاف أكثر من الصحاح، فعلى الفقيه معالجه تعارض الروايات الدالَّة على الغسل، بعرضها على الكتاب أوَّلاً وعلى السنَّة الداله على المسح ثانياً.

٥. إنَّ النبيَّ - صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم - هو الذى أمر المسلمين قاطبه بالأخذ بأقوال العتره حيث قال: «إنى تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتى» فالتمسك بأقوالهم وأحاديثهم امثال لقول الرسول - صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم - وهو لا يصدر إلا عن الحق، فمن أخذ بالثقلين فقد تمسك بما ينقذه من الضلاله، ومن أخذ بواحد منهما فقد خالف الرسول .

مضافاً إلى أنَّ علياً . باب علم النبي . هو المعروف بالقول بالمسح، ويقول الرازى فى الاقتداء بعلى: «ومن اقتدى فى دينه بعلى بن أبى طالب فقد اهتدى، والدليل

علی-ه قول-ه - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - : اللَّهُمَّ أَدْرِ الْحَقَّ م-عِ عَلِيٍّ حَيْثُ دَارُ» (١).

٦. إذا كان الاجتهاد بمعنى بذل الجهد في استنباط الأحكام عن أدلتها الشرعية فلماذا اختصت هذه النعمة الكبرى بالأئمة الأربعة دون سواهم، وكيف صار السلف أولى بها من الخلف!؟

هذا ونظيره يقتضى لزوم فتح باب الاجتهاد في أعصارنا هذه والإمعان في عطاء الكتاب والسنة في حكم هذه المسألة ونظائرها مما ستمرّ عليك في هذه السلسلة متجرّداً عن قول الأئمة الأربعة ونظرائهم.

إنّ الاجتهاد رمز خلود الدين وصلاحيته للظروف والبيئات وليس من البدع المحدثه، بل كان مفتوحاً منذ زمن النبيّ وبعد وفاته - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وقد أُغلق لأُمورٍ سياسيه عام ٦٦٥ هـ - .

ص: ٩٨

١- الرازي: مفاتيح الغيب: ١/١١١.

قال المقرئزى فى بدء انحصار المذاهب فى أربعه: فاستمرت ولايه القضاء الأربعه من سنه ٦٦٥ هـ - حتى لم يبق فى مجموع أقطار الإسلام مذهب يعرف من مذاهب الإسلام غير هذه الأربعه وعودى من تمذهب بغيرها، وانكر عليه ولم يولّ قاض ولا قبلت شهاده أحد ما لم يكن مقلداً لأحد هذه المذاهب وأفتى فقهاؤهم فى هذه الأمصار فى طول هذه المدّه بوجوب اتّباع هذه المذاهب وتحريم عداها، والعمل على هذا إلى اليوم. (١)

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

ص: ٩٩

١- راجع الخطط المقرئزیه: ٢/٣٣٣ - ٣٤٤.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونى : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان

الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

